



يحق لفلسطين كدولة ذات سيادة التصديق على نظام روما الأساسي والمانضمام إلى محكمة الجنايات الدولية. وقد سبق أن تم التأكيد على هذا الحق مراراً وتكراراً من قبل القيادة الفلسطينية، ومن قبل تقرير غولدستون في عام 2009، وسبق وأن حظي بدعم جهات فلسطينية مسلحة عديدة. ولكن الناس يتساءلون عن أسباب عدم المانضمام للمحكمة حتى الآن، وما هو المتوقع نتيجة لانضمامها؟

يتمثل الخيار الأول المتاح أمام الفلسطينيين في تمكين المحكمة من ممارسة اختصاصها اعتباراً من تاريخ مستقبلي، والتاريخ المُستَخدم في هذا الشرح الموجز كمثال هو تاريخ الأول من أيلول/سبتمبر 2014. وهذا يعني أن أي من العمليات الإسرائيلية والممارسات الاستيطانية التي وقعت قبل هذا التاريخ لن تخضع لاختصاص المحكمة، مع وجود استثناء وحيد، والذي من المرجح أن يكون الممارسات الاستيطانية الإسرائيلية، والتي على الرغم من أنها بدأت قبل أيلول/سبتمبر عام 2014 فإنه من المرجح أن يتم اعتبارها "جرائم مستمرة" لم تنته بعد، وبالتالي ستخضع لاختصاص المحكمة.

[لتحميل النسخة الكاملة للموجز حول محكمة الجنايات الدولية اضغط هنا](#)